

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية

أدرار
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر
أكاديمي شعبة: مالية ومحاسبة
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بغـوان:

دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية لشركة سونلغاز أدرار)

إشراف الدكتور :

• قويدري عبد الرحمان.

إعداد الطالبتين:

✓ حمدون فتيحة.

✓ بن عبد الخالق الضاوية

مهداوي زينب	رئيسا
بن الشريف مبروكة	مناقشا
قويدري عبد الرحمان	مشرف





كلمة الشكر :

أولا الشكر والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأثار درينا في الحياة
ورعانا بلطفه وجوده وكرمه.
نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد الرحمان قويدري على
التوجيهات القيمة والنصائح.
والشكر موصول للأساتذة المناقشين.
دون أن ننسى أن نتقدم بشكرنا لأساتذة قسم التجارة الذين كانوا خير دليل معرفي ولم
يبخلوا في تقديم التوجيهات والنصائح.
كما نشكر جميع من ساعدنا على إتمام هذا البحث.





إهداء

اهدي ثمرة جهدي وتعبي هذا إلى التي أنجبت وتعبت جنتي في الدنيا
أمي الحبيبة ...

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر وأعطى بلا حدود أبي الغالي ...
إلى روعي الذي غادر الدنيا ولم يبخل عليا للحظة بدعواته... أخي
احمد الحبيب رحمة الله عليه.

إلى كل إخوتي اللذين كانوا لي قوة وسندا كل باسمه .

والى أبناء إخواني من عز الدين إلى رحيمة.

والى عائلتي كل فردا فردا.

إلى صديقاتي وحبيباتي اللواتي عشت معهن حلاوة ومرارة الحياة

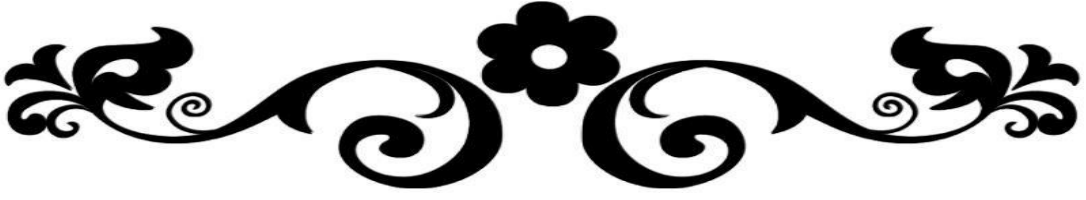
الجامعية .

إلى كل طلبة الدفعة 2021/2020.

إلى كل طلبة العلم .

فتيحة





إهداء

إلى روح ابي الطاهرة رحمة الله عليه،
اهدي ثمرة جهدي هذا الى اعز واغلى انسانة في حياتي التي
انارت دربي بنصائحها وكانت بحر صافيا يجري بفيض الحب
والبسمة الى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح الى من
منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب وكانت سبب في مواصلي
دراستي الى من علمتني الصبر والاجتهاد الى الغالية على قلبي
امي،

الى اخواني واخواتي و أولادهم حفظهم الله عزوجل ،
الى كل العائلة الكريمة كل واحد باسمه،
الى اعز اصدقائي وزملائي في الدراسة متمنية لهم التوفيق ،
الى كل الاشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير .

الضاوية



الفهرس

الفهرس

فهرس البحث		
الصفحة	العنوان	
-	كلمة الشكر	
-	إهداء	
-	فهرس المحتويات	
-	قائمة الأشكال	
-	قائمة الجداول	
-	قائمة الملاحق	
أ - ب	المقدمة	
	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات	
04	تمهيد	
10-05	الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية	المبحث الأول
05	نشأة المراجعة الداخلية	المطلب الأول
06	تعريف المراجعة الداخلية	المطلب الثاني
07	أنواع المراجعة الداخلية وأهدافها	المطلب الثالث
08-07	أهمية المراجعة الداخلية	المطلب الرابع
10-09	معايير المراجعة الداخلية	المطلب الخامس
17-11	مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات	المبحث الثاني
11	العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات	المطلب الأول
12	نشأة ومفهوم حوكمة الشركات	المطلب الثاني
13	أهداف حوكمة الشركات وأهميتها.	المطلب الثالث
15	مبادئ حوكمة الشركات.	المطلب الرابع
16-15	ركائز حوكمة الشركات ومحدداتها.	المطلب الخامس

17	الأطراف المعنية بحوكمة الشركات.	المطلب السادس
18	خلاصة الفصل	
	الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
22 - 20	عرض الدراسات السابقة.	المبحث الأول
23 - 22	الدراسات باللغة العربية.	المطلب الأول
23	الدراسات باللغة الأجنبية.	المطلب الثاني
24	المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	المبحث الثاني
	خلاصة الفصل الثاني	
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة السونلغاز -ادرار-	
26		تمهيد
32-27	تقديم عام لمؤسسة السونلغاز.	المبحث الأول
27	تعريف عام للمؤسسة.	المطلب الأول
31-28	تعريف شركة إنتاج الكهرباء.	المطلب الثاني
31	أهداف المراجعة الداخلية بالنسبة لشركة السونلغاز.	المطلب الثالث
31	أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لشركة السونلغاز.	المطلب الرابع
45-32	تقديم القوائم المالية الخاصة بشركة السونلغاز.	المبحث الثاني
34-32	الميزانية المالية للمؤسسة.	المطلب الأول
39 - 34	الميزانية الوظيفية للمؤسسة.	المطلب الثاني
42 - 40	تحليل الوضعية المالية باستخدام ميزانية المؤسسة.	المطلب الثالث
	خلاصة الفصل الثالث	
45 - 44		خاتمة.
		قائمة المصادر و المراجع.
		الملخص.

قائمة الاشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
15	ركائز حوكمة الشركات	01
29	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لانتاج الكهرباء بادرار	02
30	محطات انتاج الكهرباء التابعة للوحدة	03

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
34 - 32	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنوات 2015-2016-2017	01
35 - 34	الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2015	02
37 - 36	الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2016	03
39 - 38	ميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2017	04
40	حساب رأس المال العامل الصافي	05
40	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	06
41	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	07
41	احتياجات رأس المال العامل	08
41	الخزينة الصافية	09
42	حساب الربحية المالية	10
42	حساب الربحية الاقتصادية	11
42	حساب الربحية التجارية	12

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
36-33	الميزانية المالية للأصول	01
44 - 39	الميزانية المالية للخصوم	02

مفصلہ

إن تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول الاقتصادية خلال العقود الماضية جاء اثر الانهيارات الاقتصادية والأزمات الماليّة، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق اسيا 1997، وكذلك الإفلاسات التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى خاصة الشركات الأمريكية نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة بغية إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين، الدائنين، الموردين...

نتيجة لهذه الظروف سنت قواعد ومبادئ تحكم إدارة الشركة وتحتاج حوكمة الشركات إلى العديد من الوسائل والآليات وأدوات لتطبيق جيد لها داخل الشركة كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية. تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أهم آليات الرقابة التي يجب الاعتماد عليها من أجل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛ وذلك لما توفره وظيفة المراجعة الداخلية من استثمارات وتحليلات واقتراحات لاتخاذ القرارات التي يحتاجها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح .

وعلى ضوء ما سبق يتم صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تطبيق حوكمة الشركات؟

❖ الأسئلة الفرعية:

- ما هي المراجعة الداخلية؟

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وما هي أهم آليات تطبيقها؟

- ما دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

❖ الفرضيات:

- المراجعة الداخلية هي عملية فحص شامل لما يجري داخل المؤسسة مع مراعاة المعايير الخاصة بها منها التأهيل والأداء؛ ومعايير العمل الميداني؛ ومعايير إعداد التقرير .

- حوكمة الشركات هي أنظمة خاصة تضمن حق العادلة لكل الأطراف المعنيين بالمؤسسة.

❖ أهمية الدراسة:

- معرفة و إبراز دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات للتقليل من المخاطر والحد من فرص

الغش والتلاعب لحماية حقوق أصحاب المصالح ،وزيادة مستوى أداء المؤسسة.

❖ أهداف الدراسة:

-تحديد أهمية المراجعة الداخلية بالنسبة لحوكمة الشركات.

-دراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر داخل المؤسسة وانعكاسها على حوكمة الشركات، لكونها

احد العناصر الأساسية لها.

-محاولة تبين أن نجاح حوكمة الشركات متعلق بنجاحة المراجعة الداخلية في المؤسسة.



أسباب اختيار الموضوع:

- ارتباطه بتخصصي تدقيق ومراقبة التسيير؛-جاذبية الموضوع وتكرار مصطلحاته كثيرا على مسامعنا؛
- التعرف أكثر على المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات؛

حدود الدراسة:

- البعد الموضوعي: تم التطرق في هذا البحث نظريا إلى دراسة الجوانب المتعلقة بالبعد المكاني حيث تم جمع المعلومات لغرض الدراسة من الجانب النظري بالاعتماد على الكتب والمذكرات...
- أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة السونلغاز لإنتاج الكهرباء- أدرار-.

المنهج المتبع:

- من اجل الإجابة على إشكالية الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، أما بالنسبة للجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي للميزانية المقدمة من طرف المؤسسة :

صعوبات الدراسة:

- تأخر إدارة الكلية على منحنا عنوان المذكرة؛

تقسيم العمل:

- وللظفر بمفاتيح الإجابة عن التساؤلات التي سبق ذكرها وقتضاء طبيعة البحث المرور عبر سلسلة من المحطات اعتمدنا خطة ابتدائها بفصل أول تحت عنوان الإطار النظري للمراجعة الداخلية و حوكمة الشركات، والفصل الثاني يندرج ضمنه الدراسات السابقة، والفصل الثالث فقد كان عبارة عن دراسة ميدانية لشركة السونلغاز-أدرار.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية

وتحولات الشركات

الفصل الأول: المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

إن مفهوم المراجعة الداخلية تطور مع تطور المهام والممارسة العملية للوظيفية، فقد كانت ذات أهمية كبيرة وازدادت أهميتها مع حدوث عدة انهيارات في الشركات فلقد أثبتت الدراسات أن سبب الانهيار هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ويرجع الكثير هذا الضعف يعود إلى أن الشركات لم تهتم بشكل كافي بوظيفة المراجعة الداخلية وعدم الاهتمام بها كأداة من أدوات الرقابة الداخلية؛

وقد ساهمت الفضائح المالية التي حدثت في العديد من الشركات العالمية إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات لتؤكد على أهمية استخدام التطبيقات المثلى لممارسة الرقابة والإشراف الفعال على الشركات، فقد أصبحت الحاجة أكبر على دعم حوكمة الشركات والتي تركز على المراجعة الداخلية باعتبارها من الآليات الهامة التي تقوم عليها.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات.

المبحث الأول: الإطار العام للمراجعة الداخلية

المطلب الأول: نشأة المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات وذلك بالولايات المتحدة ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها وبقي دور الرقابة الداخلية مهمشاً بحيث أنها لم تخصص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر لأن المراجعين الداخليين في شمل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتطويرها.

وتماشياً مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1944 ثم سنة 1954 و 1971 حيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلخ إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسة.¹

أما في وقتنا الحالي أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 01/12 التي تنص على أنه "لا يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هيكل داخلي خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة بأنماط سيرها وتسييرها".²

¹ زيانى دليمة، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة تكرير السكر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة علوم مالية ومحاسبة، التخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018/2019، ص7.

² بربيع أمال، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة بيع وتوزيع مواد البناء مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة علوم مالية والمحاسبة، التخصص: التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018/2019، ص6.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية

يمكن للمراجعة أن تحتوي على عدة تعاريف نذكر منها:

1. "المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي، يعطي ضمان عن درجة تحك المؤسسة في عملياتها، كما يقدم توصيات ونصائح للإدارة العليا، ويعمل على خلق قيمة مضافة ومساعدة المؤسسة في الوصول إلى أهدافها المسطرة من خلال تقييم منهجي وتقديم مقترحات للحد من المخاطر وتعزيز الحوكمة".¹
2. وعرفت أيضا المراجعة الداخلية على أنها حلقة من حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة حول سيرورة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.²
3. وعرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين بأنها "فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف المديرية قصد مراقبة المؤسسة، وهذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لها ومستقلة عن باقي المصالح".³
4. المراجعة الداخلية: هي وظيفة تقوم مستقلة داخل الجهة لغرض التدقيق عن طريق فحص وتقييم أنشطتها المختلفة.⁴
5. وما يمكن تحصيله من التعريفات السالفة الذكر أن المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة داخلية في المؤسسة تعمل على المراقبة داخل المؤسسة، وتقديم توصيات من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الإدارة العليا.

¹ بل مصطفي إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017/2018 ص 21

² عدالة أسامة، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2014/2015، ص 62

³ سي فضيل أميرة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2016/2017، ص 21 .

⁴ عمار بن عبد الله العمار، الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014، ص 15 .

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية وأهدافها

أولاً: أنواع المراجعة الداخلية

إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع النطاق ،حيث أنها تقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة ،ومن هنا يمكننا تقسيمها إلى نوعين مراجعة مالية محاسبية ومراجعة إدارية تشغيلية.

(1) **المراجعة المالية:** ويقصد بها فحص القوائم المالية وكذلك السجلات المحاسبية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أي تدقيق القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة حسابياً ومستندياً ثم تحقق من سلامتها وموافقتها للمبادئ المحاسبية لإظهار المعلومة بصورة واقعية.¹

(2) **المراجعة التشغيلية (العملياتية، الإدارية):** تعتبر المراجعة التشغيلية مصطلحاً مرادفاً للمراجعة الداخلية لكنها في الحقيقة تشكل جزءاً من المراجعة الداخلية، وتعرف بأنها مراقبة تحقيق عملية تسييرية وتحسن تطبيق إجراءات التسيير الداخلية، فالمراجعة العملياتية هي فحص مستمر لأوجه الأنشطة المالية والإدارية، وتقييم الأهداف والخطط والإجراءات والهيكل التنظيمي، وتقييم الأداء وأساليب الرقابة المالية والإدارية، وفحص مدى انعكاس الآثار غير المالية على أوجه نشاط المؤسسة.²

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية

بالرغم من وجود هدف رئيسي لقسم المراجعة الداخلية في أي تنظيم و هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، إلا أن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها؛
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت؛
- حديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع؛
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا؛
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية؛
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية؛³

¹قنونة إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2016/2017، ص23.

²طاوله ذهبية، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2016/2017، ص17.

³بن عابد صارة، دور المراجعة الداخلية في إعطاء المؤسسة ميزة تنافسية، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2015/2016، ص9.

- المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة لها؛¹
- حماية أصول الشركة؛
- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية؛²

المطلب الرابع: أهمية المراجعة الداخلية

يمكننا التعرف على أهمية المراجعة من خلال النقاط التالية:

- العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها لاتخاذ القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.
- إعطاء مصداقية لما تقدمه الشركة من بيانات ومعلومات محاسبية لمالكي المؤسسات والمساهمين في رأس مالها.
- الموردون والمتعاملون مع الشركة فهم كذلك يهتمون بنتائج المراجعة حتى يتعرفوا على مدى سلامة مركزها المالي والسيولة المتاحة لديها.
- اتجاه مسيروا المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية الحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.³
- تحدد أهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتوضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة ويمكن أن يرجع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاثة عوامل وهي زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها والتغيير في أنماط الملكية وتغيرات في البيئ النظامية التي تعمل في الشركة.⁴

¹ بن عابد صارة، دور المراجعة الداخلية في إعطاء المؤسسة ميزة تنافسية ، مرجع سبق ذكره، ص10.

² مختاري فتيحة وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد:6، العدد: 1، ص5.

³ معوج ذهيبية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية ،تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مستغانم، 2015/2014، ص6.

⁴ رابح عبد المجيد، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2020/2019، ص12

المطلب الخامس: معايير المراجعة الداخلية

سنعرض المعايير الدولية على النحو التالي:

أولاً: معايير الاستقلال

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وتحقيق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح ذلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز، وتحقيق الاستقلال بناء وتشمل معايير الاستقلال على معايير فرعية وهي:

- **المركز التنظيمي:** يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بانجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة به بحرية.
- **الموضوعية:** يجب أن لا يرتبط المراجع الداخلي بأداء أي عمل يقوم هو بمراجعته، كما يجب أن يكون موضوعياً في حكمه على الأشياء من خلال قيامه بمراجعتها على الوضع التنظيمي والموضوعية.
- ثانياً: معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية**
- وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية هي:
- **التشكيل:** يجب أن تقدم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها.
- **المعرفة والمهارات والتدريب:** يجب أن يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة و المهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤوليات المراجعة المناص به.
- **الإشراف:** يجب أن يتوفر الإشراف على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية.
- **العلاقات الإنسانية والاتصال:** يجب أن يتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.
- **التعليم المستمر:** يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية.
- **بذل العناية المهنية:** أن تبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية.

ثالثاً: معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني:

ويتطلب من المراجع دراسة وفحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نطاق الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة أداء المهام والمسؤوليات قبل تحديد نطاق العمل وذلك بهدف التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق المنشأ لأهدافها بكفاءة وفعالية، ومدى تطبيق هذه الضوابط وقدرة المنشأة على حماية أصولها أو استغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية.¹

¹زواوي هاجر فاطمة الزهراء، دور المراجعة الداخلية في تفعيل القرارات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2016/2015، ص24.

رابعاً: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية

إن عمل المراجع الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج وعملية المراجعة، وتتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة.

- **التخطيط:** يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة.
- **فحص وتقييم المعلومات:** حيث يجب على المراجعين الداخليين جمع وتحليل وتفسير المعلومات والحصول على الأدلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.
- **توصيل النتائج:** يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج أعمال المراجعة.
- **المتابعة:** يجب على المراجعين الداخليين القيام بعملية المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات الصحيحة المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.

خامساً: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية:

يجب أن يدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم، حيث ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بالاتي:

- **تحديد الأهداف والسلطات والمسؤوليات:** يجب أن يكون لدى مدير القسم المراجعة الداخلية قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومستويات قسم المراجعة الداخلية.
- **التخطيط:** يجب أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم.
- **السياسات والإجراءات:** ضرورة قيام مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة لتوجيهها لمراجعين التابعين له في تحديد مسؤولياتهم وأعمالهم.¹

¹زواوي هاجر فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 24-25

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

المطلب الأول: العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات

لقد تعددت الأسباب في ظهور حوكمة الشركات حيث تتمثل في مايلي:

أولاً: نظرية الوكالة:

يصف Jean sen & Mecking علاقة الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر (الأصيل) أو الموكل

بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لإنجاز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل

(الوكيل) باتخاذ القرارات وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي وكلاهما يسعى لتعظيم منفعتيه؛
- اختلاف أهداف الوكيل والأصيل إذ يسعى الأول للحصول أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل اجر معقول بينما الثاني يسعى للحصول على مكافآت اكبر مع بذل جهد اقل؛
- بالرغم من تعارض أهداف الأصيل والوكيل فهناك حاجة مشتركة بينهما في بقاء العلاقة أو الشراكة قوية لمواجهة الشركات الأخرى؛
- اختلاف أو تباين المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل والوكيل نتيجة عدم قدرة الموكل أحكام الرقابة على أداء الوكيل واختلاف إمكانية التوصيل للمعلومات ومدى فهمها لكل منها؛

ثانياً: الفضائح المالية

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها

ومايزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي

تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والمحاسبي بالشركات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات

والفضائح ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (Enron إنرون للطاقة)

وشركة (الاتصالات worldcom) والشركة (الأوربية للأغذية parmalat) والتي تبين فيها بعد أن العيب ليس

بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقها في قضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات

معينة يجب إتباعها عند إنشاء الشركة إلا أن إدارة إنرون لم تنفذها، حيث غض مراجعهم الخارجي

(إرثر أندرسون) الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي في النهاية اتبعنا لإدارة ومراجعها الخارجي لأسلوباً أخلاقياً.

وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002)

يلزم الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات والذي

أحدث تغييرات جوهرية على بيئة الأعمال وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة وبشكل خاص¹

¹ بل مصطفى إسماعيل،، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48

المطلب الثاني: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

بعد التعرف على العوامل الذي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات سنتطرق إلى تعريف حوكمة الشركات ونشأتها

أولاً: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

يعود لفظ حوكمة الشركات إلى كلمة إغريقية قديمة عن قدرة ريان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والغواص وما يمتلكهم من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته والأمانات والبضاعة التي في عهده وإيصالها لأصحابها¹

ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات

يقصد بها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط ، والشفافية ، والعدالة ، و تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية(على، 2008: 280)

كما عرفت أيضاً بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية ، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل:

حملة السندات ، العمال ، الدائنين ، المواطنين من ناحية أخرى“ (سليمان، 2008م: 15)

عرفت حوكمة الشركات أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي ترشد وتحد من سلطة طرف آخر، أي أن مجال الحوكمة الرئيسي هو رقابة أفعال وقرارات المديرين المؤثرة على مصالح الملاك والمقرضين ، وذلك بغرض التوصل إلى توازن المصالح بين الملاك والإدارة“ (على وآخرون، 2011: 188).²

مما سبق نلاحظ أن التعريف الشامل لمفهوم حوكمة الشركات هو تطبيق نظام يشمل مجموعة من الأنظمة والضوابط والإجراءات، بهدف تحقيق الانضباط والشفافية والعدالة وصولاً إلى الحكم الرشيد بالمنشأة .

¹سابع محمد زين الدين، دور وظيفة التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسير، جامعة مستغانم، 2018 2019 ص11

²، 2021/04/14-2/121304-2019/04/14:59:18 <https://maaal.com/2019/04/121304-2/14/04/2021>

المطلب الثالث: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها

أولاً: أهداف حوكمة الشركات

يمكن أن تتلخص أهداف حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:

- 1- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- 2- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم مسألة المحاسبة.
- 3- مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- 4- تعميم ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعرف عليها.
- 5- زيادة ثقة المستثمرين في سوق المال.
- 6- التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها.
- 7- تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.¹

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في:

- ضمان قدرة ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم؛
- تعظيم القيمة السهمية للشركة، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة؛
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها؛
- توفير مصادر تمويل محلية وعالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار الشركات العاملة بالاقتصاد؛
- محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسة وعدم السماح بوجوده؛
- تحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية؛
- مساهمة إطار حوكمة الشركات القائم على أسس صحيحة في نمو وتوسيع الشركة؛
- القضاء على مفهوم تعارض المصالح، وذلك لأن الحوكمة تحفز الشركات على سلوك النهج السليم في تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة بين جميع الفئات المختلفة في الشركة سواء من داخلها أو من خارجها²

¹زياني دليلة، مرجع سبق ذكره، ص32

²مبارك محمدمو برأشد فرح، دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2019/2021، ص29

المطلب الرابع: مبادئ حوكمة الشركات

تسعى مبادئ الحوكمة لحماية حقوق حملة الأسهم ومعاملة عادلة لهم وحماية دور أصحاب المصالح كما تعمل على تكريس مبدأ الإفصاح والشفافية الكاملة وتحقيق عدالة مسؤوليات مجلس الإدارة ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999) وتتمثل فيما يلي:

حفظ حقوق كل المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية. وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة

المساواة في التعامل بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم وحقهم في الدفاع عن حقوقهم والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والإطلاع على كافة المعاملات

دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لها وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح. البنوك والعمالين وحملة المستندات والموردين والعملاء¹

- الإفصاح والشفافية: أي الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير

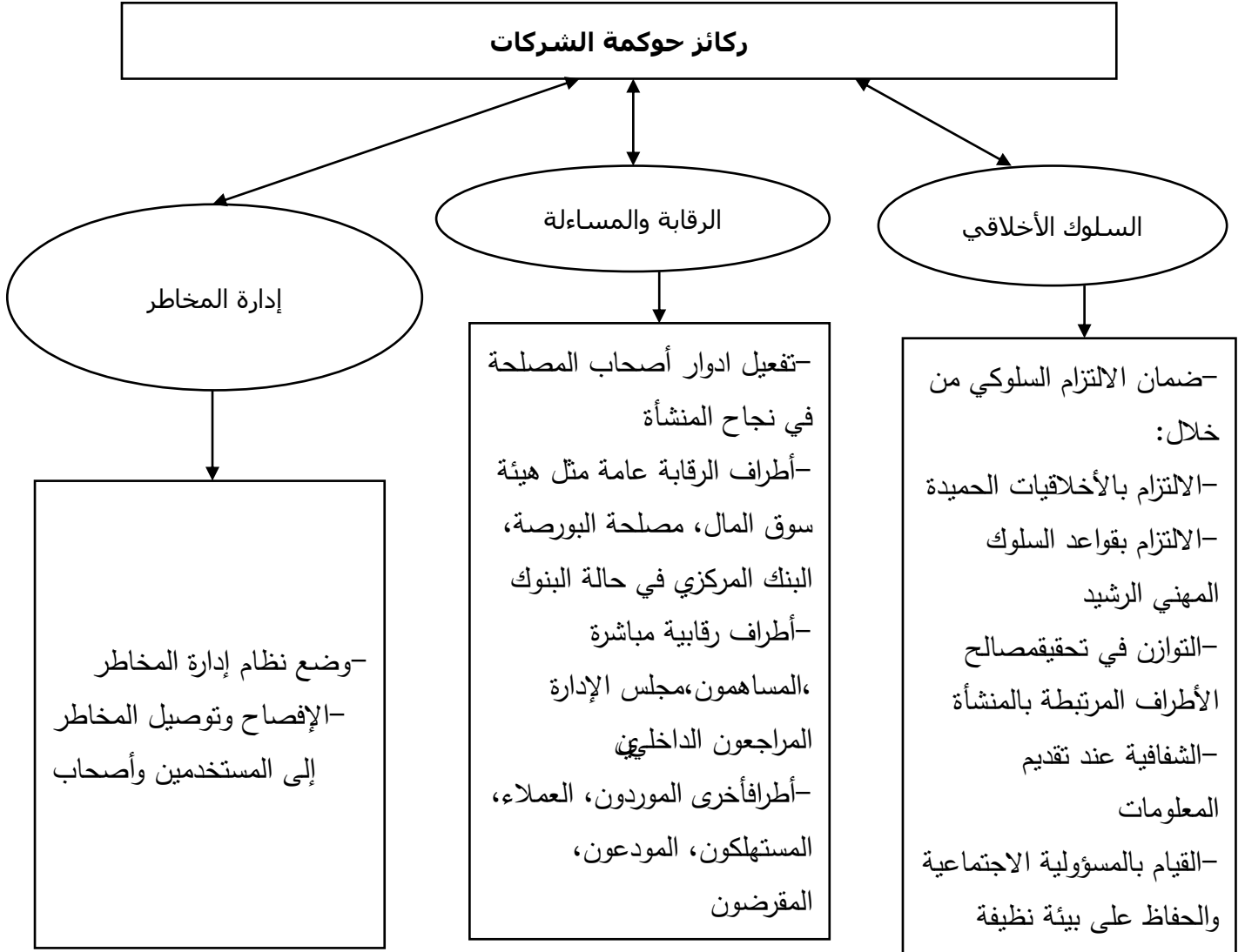
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتضم هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية²

¹ سباح فطيمة وعبودي ندى، مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات العائلية وشركة روية نموذجا، ورقة قدمت للملتقى الوطني العلمي الرابع. حول "حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر" يومي 13 و14 نوفمبر 2018، جامعة غليزان الجزائر سنة 2018

² سباح فطيمة وعبودي ندى، مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات العائلية وشركة روية نموذجا، ورقة قدمت للملتقى الوطني العلمي الرابع. حول "حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر" يومي 13 و14 نوفمبر 2018، جامعة غليزان الجزائر سنة 2018

المطلب الخامس: ركائز حوكمة الشركات ومحدداتها

أولاً: ركائز حوكمة الشركة



المصدر: تكوك فاطمة الزهراء، دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب - مستغانم¹

¹ تكوك فاطمة الزهراء، دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب - مستغانم، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسيير

ثانياً: محدداتها

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كمايلي:

أولاً : المحددات الخارجية :

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع .

وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستثمارات المالية والاستثمارية إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية وفي الأوقات السريعة والمناسبة. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ثانياً : المحددات الداخلية :

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.¹

المطلب السادس: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم قواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوردتها فيما يلي:

المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ولديهم الحق في اختيار مجلس الإدارة المناسب لحماية حقوقهم

مجلس الإدارة: بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم فقد أوضحت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء المجلس الإدارة ملزمون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسلمية، وان تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعية
- واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك

الإدارة العليا: تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الأوضاع والشفافية فالمعلومات التي تنشرها للمساهمين، وتعتبر هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة

أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد يكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان¹

¹ بلويس حياة، مرجع سبق ذكره، ص41

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل والذي عنون بالإطار النظري للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات توصلنا إلى أن للمراجعة الداخلية دور كبير في تفعيل حوكمة الشركات وذلك من خلال كون المراجعة الداخلية تقلل من فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك، فهي بذلك تكشف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش، وبصفة عامة يمكن القول بأن المراجعة الداخلية تعمل على إبداء الرأي الفني المحايد عن المادة محل المراجعة، وتقديم تقرير عنها للأطراف المستفيدة وبالتالي تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة.

الفصل الثاني

الدراسات

السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا الفصل إلى جملة من الدراسات التي تطرقت لموضوع المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، مع تقديم تعليق يتضمن أوجه الاختلاف والاتفاق.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

تتم الإشارة في هذا المطلب إلى دراسات تتعلق بالمراجعة الداخلية ودراسات بحوكمة الشركات، وإلى دراسات تربط بين المتغيرات.

أولاً: دراسة سي فضيل أميرة.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: مالية ومحاسبة، التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، "دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي -دراسة حالة المركب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته مستغانم-" 2017/2016.

(1) هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف على المراجعة الداخلية وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في مراقبة وتحسين الأداء المالي في المؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على أهمية تحليل الأداء المالي وقدرته على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

(2) المنهج المعتمد: اعتمدت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم العامة لموضوع البحث، والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

(3) أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة لما لها من دور فعال في تحقيق المؤسسة لأهدافها وكذا تحسين ورفع كفاءة العمليات في المؤسسة من خلال وضع منهج عملي منضبط.
- ✓ تحقيق خزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل مما يدل على وضعية جيدة للمؤسسة.
- ✓ اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية بكثرة خاصة الديون قصيرة الأجل.

ثانياً: دراسة بويكر محمد زكرياء

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-، 2020/2019.

(1) هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة.

✓ تحديد آليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها.

✓ التعرف على إيجابيات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية.

✓ التعرف على واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات.

(2) **المنهج المعتمد:** اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية؛ ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

(3) **أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

✓ تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

✓ تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه آلياتها الداخلية والخارجية من خدمات .

✓ أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تسعى للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم.

ثالثا: خلال عزيمة.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق،

"دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات -دراسة حالة شركة sarl spro trap". 2015/2014.

أهم نتائج الدراسة:

✓ إن المراجعة تعتبر أهم مكونات عناصر تطبيق الحوكمة في المؤسسات، وأصبحت وظيفة المراجعة من الوظائف الهامة في المؤسسة وهذا لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة العليا والمراجع الخارجي، وكذا مراجعتها لإدارة المخاطر ومن هنا فهي تساعد في تطبيق حوكمة الشركات.

✓ إن أسلوب حوكمة الشركات بما يتضمنه من مبادئ وقواعد وإجراءات تنظيمية وقانونية ومحاسبية، مالية، اقتصادية وأخلاقية... الخ، سيسمح بتفعيل تبني واستخدام معايير المراجعة الدولية ومن ثم تحقيق درجة أكبر من الشفافية والوضوح في البيانات في تلبية مختلف مصالح الأفراد.

✓ تطبيق نظام سليم لأعمال المراجعة الداخلية خاصة يؤدي إلى تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

✓ يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توفر تنظيم إداري ومهني متكامل الذي يشمل وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة مراجعة، وإدارة مراجعة داخلية ومراجع خارجي مستقل.

رابعاً: خير الدين ميلود بن عدة.

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة: مالية ومحاسبية، تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، "دور الرقابة الداخلية وأثرها على حوكمة الشركات-دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكيمياويات adwan مستغانم"2020/2019.

(1) هدف الدراسة:

✓ إبراز دور حوكمة الشركات من خلال مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة ومراقبة المؤسسات.

✓ معرفة العلاقة بين المراقبة الداخلية وحوكمة الشركات وهو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة.

(2) المنهج المتبع: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونها من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة.

(3) أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ استخدام الرقابة الداخلية يؤدي إلى اتخاذ القرار الصحيح.

✓ تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً دراسة: Dr.Abhishek Tripathi

9.201"Role of internal audit in corporate governance .

- "دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات 2019".

توصلت هذه الدراسة إلى أن دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات هو تقييم عدالة البيانات المالية، والامتثال للمعايير و القواعد المعمول بها، وتقديم المشورة الإبداعية بشأن الفعالية و الكفاءة التشغيلية للشركة، لذلك يمكن الاستنتاج أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور مهم للغاية في حوكمة الشركات، علاوة على ذلك يمكن أن تؤثر وظيفة التدقيق الداخلي على فعالية وكفاءة المؤسسة ككل وإطار عمل حوكمة الشركات على وجه الخصوص.

ثانياً دراسة: Mahd ali al-jabali

Internal audit and its role in corporate governance 2011.

- "التدقيق الداخلي ودوره في حوكمة الشركات 2011".

تساعد مهنة التدقيق على ضبط وإدارة المخاطر من حيث التشخيص وتحديد المخاطر بشكل منتظم، تقييم عمليات إدارة المخاطر، قياس ومراقبة أداء الاتصالات الداخلية من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية، أما تأكيدات الضوابط الرقابية فهي بحسب المحتوى ومفهوم الحوكمة.

المبحث الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية وذلك بعرض أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

❖ أوجه الاختلاف:

- ✓ من حيث الموضوع: نلاحظ أن الدراسات السابقة قد درست أحد المتغيرين فقط إما المراجعة الداخلية أو حوكمة الشركات، بينما الدراسة الحالية جمعت بين المتغيرين معا.
- ✓ من حيث الهدف: بالنسبة للدراسات السابقة قد اختلفت من حيث الهدف فكل دراسة كان لها هدف معين بالنسبة للمراجعة الداخلية أو حوكمة الشركات، أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى تبيين دور تطبيق المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات.
- ✓ من حيث الأهمية: الدراسات السابقة بينت أهمية المراجعة الداخلية و الحوكمة بالنسبة لمتغير آخر وفي مجال معين، أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد درست أهمية المراجعة الداخلية في تفعيل آلية الحوكمة.

❖ أوجه التشابه:

- ✓ من حيث المنهج المتبع: تشابهت كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المنهج حيث اعتمدوا على المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم.
- ✓ من حيث حدود الموضوع: اقتصرت حدود دراسة الموضوع على الجانب التنظيمي و السير المالي وكيفية التحكم في الإطار الخدماتي للمؤسسة من اجل تحقيق الأهداف المؤطرة.
- من حيث الحدود المكانية: تم دراسة الموضوع في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

الفصل الثالث

المكروإسارات

الانزيمات الإنزيمية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة السونلغاز-ادرار-

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من الركائز الأساسية في الاقتصاد فهي نظام في تطور مستمر ديناميكي، يتفاعل مع المحيط الاقتصادي المحيط بالمؤسسة. حيث نجد انه تتزايد احتياجات المتعاملين والمسيرين يوما بعد يوم للمعلومات المحاسبية لمواجهة العديد من المشاكل واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وباعتبار المحاسبة تشكل أهم نظام معلومات في المؤسسة يتكفل بهمة جمع ومعالجة الإحداث المتعددة التي تحدث في حياة المؤسسة وتقديمها إلى مستعمليها في شكل معلومات تستخدم في اتخاذ القرار.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز

المطلب الأول: تعريف عام لمؤسسة سونلغاز

أولاً. تعريف مؤسسة سونلغاز

تصنف مؤسسة سونلغاز بالجزائر ضمن القطاع الاقتصادي الإنتاجي وهي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة سونطراك من حيث البنية التحتية والوزن الاقتصادي حيث تقوم بعملية الإنتاج والتموين بالطاقة الكهربائية في الجزائر فهي تعتبر الوحيدة في هذا المجال منذ نشأتها.

ثانياً. أهداف مؤسسة سونلغاز

إن الأهداف الأساسية لمؤسسة سونلغاز هي:

- ✓ الإنتاج والمتمثلة في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE)؛
- ✓ التسيير والمتمثلة في الشركة الجزائرية لتسيير شبكة الكهرباء والغاز (GRTE-GRTG)؛
- ✓ النقل والتوزيع للكهرباء والغاز والمتمثلة في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SDO)، كذلك نقل وتوزيع الغاز بالتقنية، كما أن محطاتها الجديدة أكسبتها إمكانية تدخلها في قطاعات أخرى للنشاطات تمثل منفعة من أجل المؤسسة لاسيما في مجال تجارة الكهرباء والغاز نحو الخارج.

منذ إصدار قانون على الكهرباء وتوزيع الغاز بالتقنية، سونلغاز غيرت بنيتها من أجل أن تتأقلم مع هذا القانون، اليوم هي شيدت في مجموعة صناعية مكونة من 40 جمعية بينما 6 في المشاركة من أجل أن تضع نفسها في خضوع مع أحكام قانون فيفري 2002، سونلغاز عينت محطات جديدة على النشاط وحولتها إلى مجموعة صناعية تتكون من:

- ✓ دار الأم؛
- ✓ الفروع؛
- ✓ الفروع المستقلة من القاعدة؛
- ✓ الفروع المستقلة للأعمال؛
- ✓ الفروع المحيطية؛
- ✓ الجمعيات المشاركة.

ثالثاً. مهام شركة سونلغاز:

- تأمين، إنتاج، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية التي تعد منتجاً غير قابلاً للتخزين، حيث يتم إنتاجها مباشرة من محطات الإنتاج
- نقل وتوزيع الغاز الطبيعي الذي ينتج من طرف سونطراك، بحيث تقوم مؤسسة سونلغاز بشرائه وإعادة تسويقه مع المحافظة على شروط الجودة.¹

¹ بناء على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تعريف شركة إنتاج الكهرباء

أولاً. تعريف شركة إنتاج الكهرباء

تعتبر من بين فروع مهن القاعدة لمجمع سونلغاز، مهمتها هي إنتاج الكهرباء من مصادر حرارية ومائية مع إمكانية الالتزام بحماية وأمان البيئة، كما أنها تختص في التجارة بالكهرباء المنتجة.

تأسست شركة إنتاج الكهرباء في جانفي 2004 تحت مسمى الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (سونلغاز) بقدرة إنتاجية يقدر استيعابها بـ 9234,35 MW وهي في طور الزيادة.

تتكون الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء من أربعة أنواع مختلفة للطاقة حسب الدرجات، مقسمة كمايلي:

- ✓ تربين الغاز بطاقة إنتاجية تقدر بـ 6514,38 MW (Turbine à Gaz)؛
- ✓ تربين البخار بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2487 MW (Turbine à Vapeur)؛
- ✓ هيدروليكية بطاقة إنتاجية تقدر بـ 227,57 MW (Turbine a Hydraulique)؛
- ✓ ديزل بطاقة إنتاجية تقدر بـ 5,40 MW (Diesel).

تقديم الوحدة الإنتاجية-لولاية أدرار

هي وحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية على مستوى ولاية أدرار مركبة من أربعة مراكز: (أدرار، تيميمون، زاوية كنتة، كبرتين)، وإنتاجها الإجمالي هو: 419 MW، وقد انضمت حديثاً وحدة جديدة للإنتاج هي محطة عين صالح خلال السداسي الثاني من سنة 2015.

مركز أدرار يتكون من 11 آلات: وهي تقع في المنطقة الصناعية

➤ 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم NUVOPIGNOE بقدرة تستوعب 25 MW للواحد (للآلة الواحدة)؛

➤ 03 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم ASSASTALL بقدرة تستوعب 25 MW للواحد؛

➤ 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم JohnneBrwon بقدرة 12 MW للواحد؛

➤ 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW للواحد.

(1) مركز تيميمون يتكون من 02 آلات:

➤ 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة تستوعب 17

MW للواحد.

(2) مركز زاوية كنتة يتكون من 08 آلات:

➤ 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW

للواحد؛

➤ 04 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم GE بقدرة 17 MW للواحد

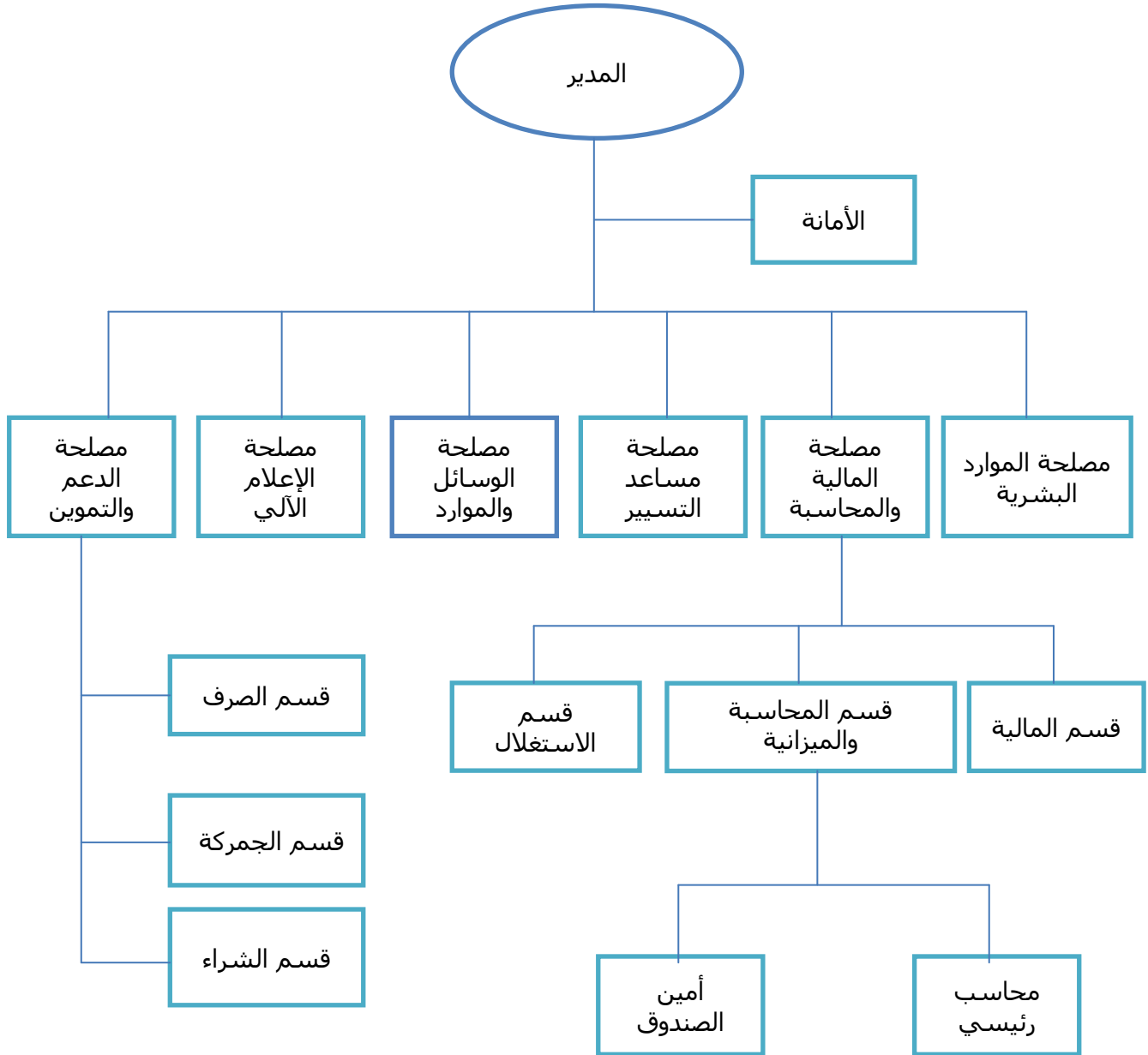
(3) مركز كبرتن Kaberten يتكون من 02 آلات:

➤ 02 آلات إنتاجية لإنتاج الكهرباء تعرف باسم PWPS بقدرة 17 MW للواحد.¹

¹ بناء على وثائق المؤسسة

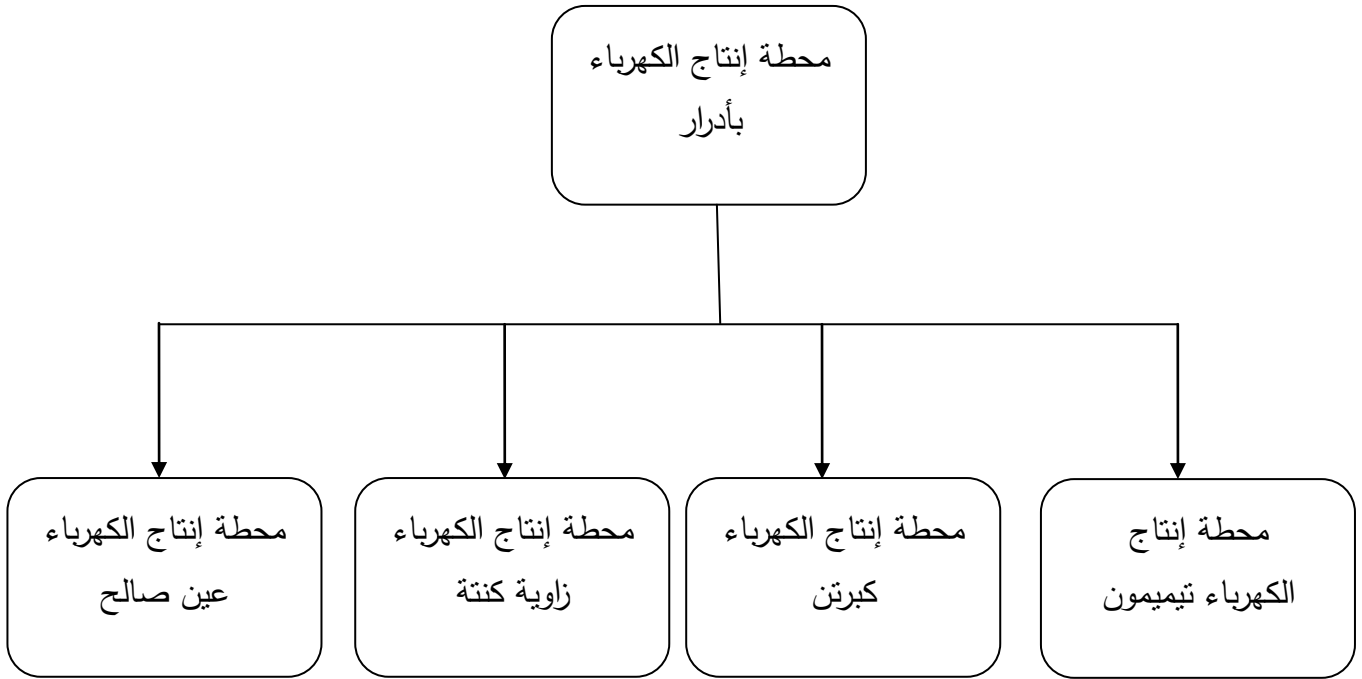
ثانيا. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء-بأدرار-ومهام كل مصلحة تتكون الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء - بأدرار- من عدة مصالح وكل مصلحة تنقسم إلى أقسام وذلك حسب الشكل أدناه:

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء-بأدرار-



المصدر: بناء على وثائق المؤسسة

الشكل رقم 03: محطات إنتاج الكهرباء التابعة للوحدة



المصدر: بناء على وثائق المؤسسة

ثالثاً. شرح الهيكل التنظيمي:

- 1) مصلحة التمويل: هي الوحيدة المكلفة بعملية الشراء والتمويل داخل الشركة.
- 2) مصلحة مساعد التسيير: تكلف بكل المهام الخاصة بالمدير بحيث تقوم ببرمجة لقاءات واجتماعات المدير وتعمل مخطط التسيير السنوي والمراقبة وإعطاء الإحصائيات المتعلقة بمستوى الإنتاج الحالية والمستقبلية.
- 3) مصلحة الوسائل: تتكلف بتسيير الوسائل والعتاد وجميع الممتلكات داخل الشركة (السيارات، الحافلات، الآلات.....) كما تهتم بجميع تنقلات المستخدمين داخل وخارج الشركة.
- 4) مصلحة الإعلام الآلي: يتكلف بتسيير الشبكة المعلوماتية وتمثل مهامها في: تثبيت البرامج الخاصة بمؤسسة سونالغاز ومتابعة وصيانة جميع الوسائل والآلات المتعلقة بالإعلام الآلي.
- 5) مصلحة الموارد البشرية: تتكفل بالعمال والمستخدمين وأجورهم ومصاريف الترخيص.
- 6) مصلحة المالية والمحاسبة: هي المصلحة الأكثر أهمية داخل الشركة حيث تتمركز في موقع ذو أهمية كبيرة حيث يشترك مع جميع المصالح الأخرى، فيسهر على استعمال أفضل التقنيات لمتابعة النشاطات في المؤسسة ويقيد كل التسجيلات المحاسبية انطلاقاً من التقدم النقدي للتحركات المالية وهذه المعلومات تسمح بتقدير انجازات المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف المراجعة الداخلية بالنسبة لشركة السونالغاز.

- من خلال المقابلة الشخصية مع إطار في مصلحة المالية والمحاسبة التابعة للشركة تبين لنا أن الهدف الرئيسي للشركة هو ديمومة الإنتاج للكهرباء، وتوجد عدة أهداف للمراجعة الداخلية نذكر منها:
- ✓ الوقوف على الوضعية المالية والاقتصادية للشركة عبر جدول القيادة (جدول القيادة يبين العناصر الداخلة في عملية الإنتاج لدى الشركة).
 - ✓ رفع الإنتاج والإنتاجية عن طريق ترشيد التكاليف ورفع المردودية.
 - ✓ تساعد المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرارات.
 - ✓ كما تعمل المراجعة الداخلية على محاربة الفراغات والثغرات التي يمكن أن تحصل على طول السنة.

المطلب الرابع: أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لشركة السونالغاز.

تكمن أهمية الحوكمة داخل الشركة في كونها:

- ✓ توفر إلى أقصى حد الشفافية في القوائم المالية.
- ✓ تعمل على محاربة الفساد عن طريق عملية الجرد.
- ✓ تحافظ على ديمومة النشاط و الإنتاج داخل الشركة.
- ✓ تحقيق العائد الاقتصادي مع ضمان الحفاظ على حقوق المستثمرين.
- ✓ حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وكل من لديه علاقة بالشركة.¹

¹مقابلة مع إطار في مصلحة المالية والمحاسبة التابعة لشركة إنتاج الكهرباء - أدرار

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية الخاصة بشركة السونالغاز-أدرار-

المطلب الأول: جدول حساب النتائج.

1. جدول حساب النتائج وكيفية حسابه لمؤسسة إنتاج الكهرباء لسنوات 2015-2016-2017

✓ طريقة الحساب:

✓ إنتاج السنة المالية: المبيعات والمنتجات الملحقة + تغيرات المخزونات والمنتجات الجارية + منحا لاستغلال

✓ • استهلاك السنة المالية: المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

✓ • القيمة المضافة: إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

✓ • الفائض الإجمالي للاستغلال للقيمة المضافة - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة

✓ • النتيجة العملياتية: المنتجات العملياتية الأخرى + الأعباء العملياتية الأخرى - مخصصات الاهتلاك

والمؤونات وخسائر القيمة + إعادة خسارة القيمة المؤونات

✓ • النتيجة المالية قبل الضرائب: النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

✓ • النتيجة الصافية للسنة المالية: مجموع منتجات الأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية

الجدول 1 : جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنوات 2015-2016-2017:

2017	2016	2015	بيان الدخل حسب الطبيعة
4424960058.19	398169414713	3775885059,81	- المبيعات والمنتجات المساعدة - التغيرات في مخزون الانتهاء والعمل الجاري - منحة تشغيلية
00	00		
00	00		
4424960058.19	3553809057.02	3775885059,81	1- إنتاج السنة المالية
-3690836764.72	-1515221947.81	3301171029,67.	- مشتريات مستهلكة
	-1087336857.02	94,974849719	- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-1130725992.99	-5069031004.83	-4276020749,61	2- استهلاك السنة المالية
-4821562757.71	-1087336857.70	-500178083.83	03- القيمة التشغيلية المضافة (1-2)

-527985258.52	-607795616.90	-566178083.43	-أعباء المستخدمين
-63510346.58	-63450162.00	-58479038.83	- الضرائب
			والرسوم والمدفوعات
-988098304.62	-1758582636.60	1124792812.06	4- فائض التشغيل الإجمالي
64652072.51	78870919.25	111014770.23	-الدخل التشغيلي
-8617218.85	-9170878.48	-27407770.23	الآخر
			-مصاريف تشغيلية
00	-4327556554.03	-375228296.85	آخري
150278.25			-الاهتلاك
	31434944.38	12908933.64	ومخصصات
			انخفاض القيمة
			-عكس خسائر
			انخفاض القيمة
			والمخصصات
-931913272.71	-2090203305.48	-1403505244.75	5- نتيجة العمليات
00	00	00	مصاريف مالية
00	00	00	6- النتيجة المالية
-931913272.71	-2090203305.48	-1403505244.75	7- النتيجة المالية قبل الضرائب 5+6
	00	00	-الضرائب المستحقة
			على النتائج العادية
	00	00	-الضرائب المؤجلة
			على النتائج العادية
	00	00	-ضرائب الدخل
			الأخرى
4489762408.95	4092000010.76	389908714.20	إجمالي المنتوجات من الأنشطة العادية
-5421675581.66	6182203316.24	-5303313938.95	إجمالي الأعباء من الأنشطة العادية

-931913172.71	-2090203305.48	-1403505224.75	8- النتيجة الصافية لسنة المالية
---------------	----------------	----------------	------------------------------------

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية للمؤسسة.

الجدول 2 : الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2015

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة رأس المال غير مطلوب المؤونات والاحتياطات نتيجة الصافية. أموال خاصة أخرى حساب الإيجار المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل		<u>الاستخدامات الثابتة</u> فارق بين الاقتناء والمنتوج التثبيات غير المعنوية التثبيات العينية الأراضي عملية ترتيب وتهيئة الأراضي البناءات المنشاءات التقنية المعدات والأدوات الصناعية التثبيات العينية الأخرى تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات أخرى مثبتة القروض وأصول مالية أخرى غير جارية الضرائب المؤجلة
12548002148.7	مجموع الموارد	1228989919.19	مجموع الاستخدامات

	<u>الخصوم المتداولة</u> <u>للاستغلال</u> موردو الحسابات الدائمة الضرائب	24366937.81 794001857.31	<u>الأصول المتداولة</u> <u>للاستغلال</u> الزبائن مخزون جاري الضرائب أصول جارية أخرى الاستثمارات وغيرها من الأصول المالية الجارية
2334803076.54 38536.43			
2334841612.97	<u>مجموع الخصوم</u> <u>المتداولة للاستغلال</u>	818368795.12	<u>مجموعة</u> <u>الأصول المتداولة</u> <u>للاستغلال</u>
370949455.37	<u>خارج الاستغلال</u> ديون على الشركة ديون أخرى	311345860.07	<u>خارج الاستغلال.</u> المدينون الآخرون الحسابات المتعلقة بالشركات الجماعية حسابات دائنة والاستخدامات المماثلة الإمكانيات المتماثلة
370949455.37	مجموع الخصوم خارج الاستغلال	311345860.07	مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال
141620203.39	الخزينة	1868636495.36	الخزينة
15395760240.23	مجموع الخصوم	15395760240.23	مجموع الأصول

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

الجدول 3 : الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2016

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	<p>الموارد الثابتة رأس المال غير مطلوب المؤونات والاحتياطات نتيجة الصافية. أموال خاصة أخرى حساب الإيجار المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل</p>		<p>الاستخدامات الثابتة فارق بين الاقتناء والمنتوج التثبيات غير المعنوية التثبيات العينية الأراضي عملية ترتيب وتهيئة الأراضي البناءات المنشاءات التقنية المعدات والأدوات الصناعية التثبيات العينية الأخرى تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات أخرى مثبتة القروض وأصول مالية أخرى غير جارية الضرائب المؤجلة</p>
16450531941.16	مجموع الموارد	10147971585.06	مجموع الاستخدامات

	<u>الخصوم المتداولة</u> <u>للاستغلال</u>		<u>الأصول المتداولة</u> <u>للاستغلال</u>
1822210577.77	موردو الحسابات	17211371.50	الزبائن
326310.72	الدائمة	1333080399.91	مخزون جاري
	الضرائب	128579590.77	الضرائب
			أصول جارية أخرى
			الاستثمارات وغيرها
			من الأصول المالية
			الجارية
1822536888.49	مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	1478871362.18	مجموع الأصول المتداولة للاستغلال
	<u>خارج الاستغلال</u>		<u>خارج الاستغلال.</u>
555755706.81	ديون على الشركة	297312352.80	المدينون الآخرون
	ديون أخرى		الحسابات المتعلقة
			بالشركات الجماعية
			حسابات دائنة
			والاستخدامات
			المماثلة
			الإمكانيات المتماثلة
555755706.81	مجموع الأصول متداولة خارج الاستغلال	297312352.80	مجموع الأصول متداولة خارج الاستغلال
67837157.93	خزينة الخصوم	434012207.01	خزينة الأصول
24355891098.05	مجموع الخصوم	24355891098.05	مجموع الأصول

✓ المصدر: من إعداد الطالبت بناء على وثائق المؤسسة.

الجدول 4 : ميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2017

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الموارد الثابتة رأس المال غير مطلوب المؤونات والاحتياطات نتيجة الصافية. أموال خاصة أخرى حساب الإيجار المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل		الاستخدامات الثابتة فارق بين الاقتناء والمنتوج التثبيات غير المعنوية التثبيات العينية الأراضي عملية ترتيب وتهيئة الأراضي البناءات المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية التثبيات العينية الأخرى تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات أخرى مثبتة القروض وأصول مالية أخرى غير جارية الضرائب المؤجلة
205484301165.56	مجموع المواد	210214384069.3	مجموع الاستخدامات

95658286642.46 7474379.63	الخصوم المتداولة للاستغلال موردو الحسابات الدائمة الضرائب	44820983.32 211897275.32 1303076803.10	الأصول المتداولة للاستغلال الزبائن مخزون جاري الضرائب أصول جارية أخرى الاستثمارات وغيرها من الأصول المالية الجارية
95665761022.09	مجموع خصوم متداولة للاستغلال	1559795061.74	مجموع أصول متداولة للاستغلال
589876137.34	خارج الاستغلال ديون على الشركة ديون أخرى	312079436.46	خارج الاستغلال. المدينون الآخرون الحسابات المتعلقة بالشركات الجماعية حسابات دائنة والاستخدامات المماثلة الإمكانيات المتماثلة
589876137.34	مجموع الخصوم المتداولة خ الاستغلال	312079436.46	مجموع الأصول المتداولة خ الاستغلال
4296.00	خزينة الخصوم	1402381740.02	خزينة الأصول
213488640307.52	مجموع الخصوم	213488640307.52	مجموع الأصول

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية.

الجدول 5 :

2. حساب رأس المال العامل الصافي:

✓ الموارد الثابتة-الاستخدامات الثابتة=FR

السنوات.	2015	2016	2017
الموارد الثابتة.	12548002148.7	16450531941.16	205484301165.56
الاستخدامات الثابتة.	1228989919.19	10147971585.06	210214384069.3
رأس المال العامل.	11319012229.51	6302560355.94	-4730082903.74

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

✓ التحليل:

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في السنتين 2015 و 2016 وهذا يعني أن المؤسسة كانت متوازنة ماليا تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الثابتة وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المتبقية أما في 2017 وقعت في عجز وبالتالي الحصول على مؤشر رأس المال سالب ويمكن القول أن الشركة بحاجة إلى تقليص استثمارات إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1. حساب احتياجات رأس المال العامل:

✓ احتياجات داخل الاستغلال + احتياجات خارج الاستغلال = BFR

✓ BFR = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال + (الأصول المتداولة خارج

الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)

الجدول 6 : احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

السنوات.	2015	2016	2017
الأصول م للاستغلال	818368795.12	1478871362.18	1559795061.74
الخصوم م للاستغلال	2334841612.97	1822536888.49	95665761022.09
احتياجات للاستغلال	-1516472817.85	-343665526.31	-94105965960.35

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

الجدول 7 : احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

السنوات.	2015	2016	2017
الأصول م خ الاستغلال	311345860.07	297312352.80	312079436.46
الخصوم م خ الاستغلال	370949455.37	555755706.81	589876137.34
احتياجات خ الاستغلال	-59603595.3	-258443354.01	-277796700.88

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

الجدول 8 : احتياجات رأس المال العامل

السنوات.	2015	2016	2017
احتياجات للاستغلال.	-1516472817.85	-343665526.31	-
احتياجات خ الاستغلال	-59603595.3	-258443354.01	-277796700.88
احتياجات رأس م ال عامل	-1456869222.55	-602108880.32	-
			93828169259.47

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

✓ التحليل: نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب وهذا ما يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة

على تسديد ديونها نتيجة ضعف في النشاط.

2. الخزينة الصافية

الجدول 9 : الخزينة الصافية

السنوات	2015	2016	2017
رأس م العامل	11319012229.51	6302560355.94	-4730082903.74
احتياجات ر م العامل	-1456869222.55	-602108880.32	-93828169259.47
TN	12775881452.06	6904669236.26	89098086355.73

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

✓ التحليل: نلاحظ أن الخزينة موجبة وهادما يدل على أن الموارد الدائمة اكبر من الأصول الثابتة وبالتالي

هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال.

4. حساب ربحية المؤسسة:

✓ 1 حساب الربحية المالية :

الجدول 10 :الربحية المالية

✓ Rf = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

2017	2016	2015	
00	00	00	النتيجة الصافية
203,119,614,188.62	2,850,126,912.79	11,518,699,637.56	الأموال الخاصة
00	00	00	ربحية المالية

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج المؤسسة.

التحليل: الربحية المالية معدومة لان النتيجة الصافية معدومة

✓ 2 حساب الربحية الاقتصادية

الجدول 11 :الربحية لاقتصادية

✓ RE = النتيجة الصافية /مجموع الأصول

2017	2016	2015	السنوات
00	00	00	النتيجة الصافية
213,488,640,307.52	24355891098.05	15395760240.23	مجموع الأصول
00	00	00	

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج المؤسسة.

التحليل:الربحية الاقتصادية معدومة لان النتيجة الصافية معدومة

✓ 3 حساب الربحية التجارية

الجدول 12 :الربحية التجارية

✓ Rc = النتيجة الصافية /رقم الأعمال

2017	2016	2015	السنوات
00	00	00	النتيجة الصافية
4424960058.19	3553809057.02	3775885059,81	رقم الأعمال
00	00	00	Rc

✓ المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج المؤسسة.

التحليل:الربحية التجارية معدومة لان النتيجة الصافية معدومة

مخاتمة

خاتمة:

ركزنا من خلال دراستنا على إبراز دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات حيث جاء الاهتمام بالمراجعة الداخلية كآلية من الآليات التي تدعم وتعمل بها حوكمة الشركات عقب الفضيحة الأمريكية وأزمة جنوب شرق آسيا فقد جاءت المراجعة الداخلية لدعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والحقائق لكل أصحاب المصالح والمساهمة في تفعيل حوكمة قرارات المسيرين.

وفي هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه الإحاطة بمدخل من مداخل الإدارة الحديثة (حوكمة الشركات) والتركيز على الآلية التي تطبق بها (المراجعة الداخلية)، وقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات" معالجة إشكالية البحث والتي تتضمن: كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تطبيق حوكمة الشركات؟. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وبناءً عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

✓ النتائج والتوصيات:

من خلال الجانب النظري و التطبيقي لموضوع الدراسة توصلنا الى عدة نتائج للفرضيات الموضوعية سابقا و من خلالها قدمنا بعض التوصيات، ومن النتائج المتوصل اليها:

- تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق مستوى كافي من الإفصاح من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية او أي معلومات اضافية الى حملة الاسهم واصحاب المصالح بالشركة بشكل عادل، لتزويدهم بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.

- ظهور حوكمة الشركات كان نتيجة انفصال الملكية عن الادارة.

- انطلاقا من كون المراجعة الداخلية احد الاليات المهمة في تفعيل حوكمة الشركات، فقد اصبح المراجع الداخلي مطالبا بان يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده على فهم الخطط واسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى جودة الاداء.

التوصيات:

- الزام الشركات على العمل بالقواعد الاساسية لحوكمة الشركات التي تتلخص في الشفافية، المساءلة،

المسؤولية مع فرض عقوبات على كل من يخالف التطبيق السليم لهذه القواعد.

- توعية الاطراف ذوي العلاقة باهمية المراجعة الداخلية ودورها الفعال في دعم حوكمة الشركات وأليات

تنفيذها، وذلك من خلال تشكيل قسم مستقل للمراجعة الداخلية وضرورة مساندة المراجعين الداخليين

وتوفير الظروف المهنية اللازمة.

- التاكيد على اهمية التنسيق والاتصال بين مختلف الاطراف الفاعلة في حوكمة الشركات قسم

المراجعة الداخلية وعقد اجتماعات دورية وسنوية من اجل تحقيق ذلك.

-
- التركيز على تحقيق اهداف القوائم المالية كونها تساهم في القيام بالاشراف السليم وتوفير الاساس الملائم لتقييم الاسهم، كما ان مناقشات الادارة وتحليلاتها للعمليات عادة ماتتضمن التقارير السنوية، وهو ما يميز الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات القائمة على الشفافية في التعامل الداخلي والخارجي للشركة.
 - تطبيق حوكمة الشركات يحقق مزايا مختلفة يمكن ان تحل العديد من المشكلات التي تواجهها الشركة بشكل خاص وبشكل عام.

قائمة المصادر

والمراجع

➤ الكتب:

1) عمار بن عبد الله العمار، الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014.

➤ المذكرات:

- 1) بريح أمال، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة بيع وتوزيع مواد البناء مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة علوم مالية والمحاسبة، التخصص: التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018/2019.
- 2) بلمصطفى إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017/2018.
- 3) بن عابد صارة، دور المراجعة الداخلية في إعطاء المؤسسة ميزة تنافسية، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2015/2016.
- 4) بوبكر محمد زكرياء حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر " 2019/2020.
- 5) خلال عزيزة، دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات -دراسة حالة شركة spro trap sarl، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق، 2014/2015.
- 6) خير الدين ميلود بن عدة، دور الرقابة الداخلية وأثرها على حوكمة الشركات -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكيماويات adwan مستغانم، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، الشعبة: مالية ومحاسبة، تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، 2019/2020.
- 7) رابح عبد المجيد، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2019/2020.
- 8) زواوي هاجر فاطمة الزهراء، دور المراجعة الداخلية في تفعيل القرارات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2015/2016.
- 9) زياني دليلة، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة تكرير السكر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة علوم مالية ومحاسبة، التخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018/2019.
- 10) سابع محمد زين الدين، دور وظيفية التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2018/2019.

- 11) سي فضيل أميرة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،شعبة مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017/2016.
- 12) طاولوة ذهبية، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير،جامعة مستغانم،2017/2016.
- 13) عدالة أسامة، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2015/2014.
- 14) عمار بن عبد الله العمار، الإطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2014.
- 15) قنونة إسماعيل، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، 2017/2016.
- 16) مبارك محمدو براشد فرح، دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، سنة2021/2019.
- 17) معوج ذهبية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية ،تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مستغانم،2015/2014.

المجلات والحواليات:

- 18) سابع فطيمة وعبودي ندى، مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات العائلية وشركة رويبة نموذجاً، ورقة قدمت للملتقى الوطني العلمي الرابع. حول "حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر" يومي 13 و14 نوفمبر 2018 ،جامعة غليزان الجزائر سنة 2018.
- 19) مختاري فتيحة وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات، حواليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد:6، العدد: 1.

المراجع باللغة الاجنبية:

- 20) Dr.Abhishek Tripathi"Role of internal audit in corporate governance 2019.
- 21) Mahd ali al-jabali Internal audit and its role in corporate governance 2011.

المواقع الالكترونية:

- 22) <https://maaal.com/2019/04/121304-2>، 2021/04/1418:59
- 23) Read more: <https://albuthi.com/blog/96820/04/11>، 14:07

الملاحق

1. ميزانية الأصول

210214384069.3	10147971585.06	12289899159.19	مجموع الأصول غير الجارية
			<u>الأصول الجارية</u>
			حسابات دائنة
44820983.32	17211371.50	24366937.81	والاستخدامات المماثلة
211897275.32	1333080399.91	794001857.31	الزبائن
			مخزون جاري
312079436.46	297312352.80	311245860.07	الحسابات المتعلقة
1303076803.10	128579590.77		بالشركات الجماعية
00	00		المدينون آخرون
			الضرائب
			أصول جارية أخرى
			الإمكانيات المتماثلة
1402381740.02	434012207.01	1868636495.36	الاستثمارات وغيرها من
			الأصول المالية الجارية
			خزينة الأصول
3,274,256,238.22	14207919512.99	3105861081.04	مجموع الأصول الجارية
213,488,640,307.52	24355891098.05	15395760240.23	مجموع الأصول

المصدر: بناء على وثائق المؤسسة

2. ميزانية الخصوم

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال غير مطلوب المؤونات والاحتياطات نتيجة الصافية. أموال خاصة أخرى حساب الإيجار
-93378931022.21 204053403290.83	11694741114.62 8844614201.83	-160767776.48 11679467414.04	
203,119,614,188.62	2,850,126,912.79	11,518,699,637.56	مجموع الأموال الخاصة
1182343488.47	1360405028.37	1029302511.14	الخصوم غير الجارية المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل
1182343488.47	1370405028.37	1029302511.14	مجموع الخصوم غ الجارية
95658286642.46 7474379.63	1822210577.77 326310.72	2334803076.54 38536.43	الخصوم الجارية موردو الحسابات الدائمة الضرائب ديون على الشركة
589876137.34 4296.00	555755706.81 67837157.93	370949455.37 141620203.39	ديون أخرى خزينة الخصوم
10163182455.43	2446130753.23	2847758091.53	مجموع الخصوم الجارية
213488640307.52	24355891098.05	15395760240.23	مجموع الخصوم

المصدر: بناء على وثائق المؤسسة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات داخل المؤسسات خاصة في الآونة الأخيرة بعد الانهيارات التي تعرضت لها العديد من المؤسسات الكبرى، وأزمة الثقة التي أثرت على اغلب التعاملات في الأسواق المالية والتي كان من أهم مسببها هو التضليل وضعف مستوى المراجعة الداخلية، مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارات ومجالس إدارات الشركة والأنظمة الرقابية والمحاسبية الخاصة بالشركات، فقد كان أهم اثر عكسته حوكمة الشركات على وظيفة المراجعة الداخلية أنها أصبحت تعمل على زيادة قيمة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها وتقييم فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والمحافظة على أموال المالكين.

الكلمات المفتاحية:

المراجعة الداخلية ، حوكمة الشركات.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of internal auditing in activating corporate governance within institutions, especially in recent times after the collapses the many major Institutions have been exposed to, and the crisis of confidence that affected most transactions in financial markets, the most important cause of which was misinformation and weakness of the audit advisor. The most important impact of corporate governance on the internal audit function was that it work to increase the value of the company and work to achive its goals and evaluate the effectiveness of risk management, control and preservation of owners money.

Keywords:

Internal auditing, corporate governance.